

أجور المرتزقة السوريين نهبت وعائلاتهم بلا تعويضات

انحسار جبهات القتال يخرج فوضى الميليشيات إلى العلن

مع انحسار القتال في العديد من الجبهات المشتعلة كليبيا وناغورني قره باغ سادت حالة من الفوضى والعشيان في صفوف المرتزقة السوريين المرسلين إلى هناك، لاسيما في ظل أوضاعهم الصعبة، وعدم إيفاء تركيا بالمقررات التي ادعت تقديمها في البداية، فضلا عن سقوط عدد كبير من القتلى والمصابين منهم.

وقال المدير التنفيذي للمركز السوري للعدالة والمساءلة محمد العبدالله في بيان إن "مشاركة مرتزقة سوريا في القتال في الخارج تؤدي إلى إثراء وتقوية بعض الجماعات المسلحة الأكثر إجراماً في سوريا نفسها، لاسيما الجماعات المدعومة من تركيا في الشمال الغربي".

و جاء في تقرير كل من المظلمين أن "الشكل الرئيسي الذي اتخذته هذا الاستغلال هو السرقة المنهجية للأجور، حيث تعرض المقاتلون الفرديون للاحتيال بانتظام من كبار الشخصيات في الجيش الوطني السوري، الذي تخضوي فيه الفصائل الموالية لأنقرة".

ودعا المدير التنفيذي لـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بسام الأحمد المجتمع الدولي إلى "محاسبة الدول والشركات والجماعات المسلحة الأكثر مسؤولية عن تجنيد المرتزقة".

وفي ليبيا، برزت سرقة الأجور بعد هدم جبهات القتال.

ونقل التقرير عن مقاتل اتهمه فرقة السلطان مراد، الموالية لأنقرة، بالاستيلاء على أجره ورفاقه. وقال "قتينا ثلاثة أشهر دون أن نقاض أجرنا، وبعدما طلب كل منا سلفة قدرها 300 دولار، أعطونا مئة دولار واحتفظوا بالباقي".

وفي ناغورني قره باغ، وفق التقرير أيضا سرقة الأجور رغم تدفق التمويل التركي.

ونقل عن سمسار أن تركيا عرضت رواتب شهرية قدرها ثلاثة آلاف دولار وتعويضاً بقيمة 75 ألفاً للعائلات في حال وفاة المقاتل، لكن "الجماعات المسلحة دائماً ما تخسرق العروض وتعطي المقاتلين رواتب تتراوح بين 800 و1400 دولار".

كما دفعت في أحيان كثيرة الرواتب بالليرة التركية. وسواء في ليبيا أو ناغورني قره باغ، وفق التقرير الاحتمال على عائلات المجندين عبر حجب التعويض المالي

بعد أن قامت الحكومة التركية بتجنيد مجموعات كبيرة من العناصر المسلحة المنتمية في أغلبها إلى عدة فصائل وتنظيمات متطرفة، تعرض المقاتلون السوريون للاستغلال من أطراف دفعت بهم للقتال كمرتزقة عبر سرقة أجورهم وحرمان عائلاتهم من تعويضات وعدوا بها في حال إصابتهم أو مقتلهم.

ومنذ نهاية العام 2019، أرسلت تركيا وروسيا الآلاف من المقاتلين السوريين للقتال كمرتزقة لصالح أطراف تدعمها في ليبيا وناغورني قره باغ. وذهب هؤلاء مقابل وعود برواتب بالدولار أو تعويضات لعائلاتهم، خصوصاً من الفصائل الموالية لأنقرة، والمتهمه بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في شمال سوريا.

قادة فصائل موالية لأنقرة متورطون في سرقة رواتب المرتزقة وحرمان عائلاتهم من تعويضات في حال إصابتهم أو مقتلهم

واعتمدت تركيا بشكل رئيسي على مقاتلي الفصائل الموالية لها في شمال وشمال غرب سوريا، لدعم حكومة الوفاق الوطني السابقة في ليبيا، ودعم القوات الأثرية في ناغورني قره باغ، فيما جذت روسيا عناصر سابقة من الجيش السوري وميليشيات تابعة له لدعم القوات الأثرية في ناغورني قره باغ.

وأجرت منظمتا "المركز السوري للعدالة والمساءلة" و"منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" دراسة حول مسار "الاستغلال الاقتصادي لتجنيد المرتزقة" في سوريا عبر شبكات من السماسرة والمجموعات المسلحة.



معاركة أموال تدق إسفيناً بين المقاتلين وقادتهم

في القتال المحتدم في قره باغ، مقابل المال "حتى ولو كان ذلك على حساب أرواحهم في معركة بعيدة عن وطنهم".

وأضافت الصحيفة أن المرتزقة تم تجنيدهم بواسطة شركة أمن تركية خاصة، مؤكدة حصولها على رسائل صوتية عبر تطبيق "واتساب" لسوريين في أذربيجان يقومون بزيارة أحد رفاقاتهم المصابين في القتال، وأجرت اتصالات مع أفراد أسرته. وأشارت إلى أن نفي تركيا وجود مرتزقة سوريين في معارك قره باغ يتناقض مع ما حصلت عليه من وثائق واعترافات مسجلة بالصوت والصورة.

ضد الجنود الروس في ليبيا انتقاماً مما مارسوه في سوريا من عمليات قتل وغيرها، وأن المرتزقة سيقاثلون بجانب الجيش التركي، لكن في الحقيقة الجيش التركي لا يشارك في المارك، باستثناء بعض الخبراء والضباط الذين يتحصنون بغرف عمليات بعيدة عن جبهات القتال.

وتنفي تركيا أن تكون قد أرسلت مرتزقة إلى جبهات قتال، لكن نفيها يتناقض مع الوثائق واعترافات المرتزقة أنفسهم.

وأشارت صحيفة إندبندنت البريطانية في تقرير لها إلى أن "المئات من المرتزقة السوريين يشاركون إلى جانب القوات الأثرية

وعدمت الفصائل السورية الموالية للحكومة التركية منذ بداية عمليات التجنيد إلى إنشاء مكاتب للتطوع واستقطاب الشباب السوريين وتجنيدهم وإرسالهم للقتال، حيث افتتح عدد من المراكز ومكاتب التجنيد في عفرين شمال حلب، من ضمنها مكتب تحت إشراف فرقة الحمزات، ومكتب تديره الجبهة الشامية، وافتتح لواء المعتمص مكتباً في قرية قبياريه، إضافة إلى مكتب تحت إشراف لواء الشامل في حي المحمودية.

وحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان تم خداع من يجند ضمن المرتزقة عن طريق إيهامهم بأنهم سيستخدمون في عمليات قتالية تنفذ

عندهم إن كان جزئياً أو كلياً بعد مقتل ابنائهم، ولم يُمنح جرحى المارك كامل أو أجزاء من تعويضاتهم.

وكون تلك السرقات تعد مصدراً رئيسياً للمال، "تناقست كل من الجماعات المسلحة على تسجيل أكبر عدد من المقاتلين"، وفق التقرير. ووصل الأمر إلى حد طرد فصائل سورية لمقاتلين من صفوفها ومن أماكن سكنهم لمجرد رفضهم السفر، فيما ساهم تخفيض الأجور أو التعويضات في زيادة مستوى الجريمة.

وأوضح العبدالله أن "تخفيض أجر مقاتل يجد نفسه أساساً فوق القانون، يدفعه أكثر نحو السرقة والنهب ومصادرة الممتلكات".

يائير لابيد يكافح لتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة

وسبق أن عرض لابيد على بينيت التناوب على رئاسة الحكومة بحيث يكون زعيم "يميناً" أول من يرأسها.

وقالت صحيفة هارتس الجععة إن لابيد التقى بينيت الخميس، دون أن تذكر المزيد من التفاصيل.

وأشارت إلى أن نتنياهو يسعى لمنع بينيت من الانضمام إلى الائتلاف الساعي لتشكيل حكومة بديلة عن حكومته.

نجاح لابيد يرتبط إلى حد كبير بنجاحه في إقناع حزب «يميناً»، برئاسة نفتالي بينيت، بضرورة الانضمام إلى الحكومة

وقال نتنياهو في تغريدة الجمعة "لقد قدمنا تنازلات كبيرة للتوصل إلى اتفاق مع بينيت وشاكيد لكنهما يرفضان التوقيع ويواصلان السعي لحكومة يسارية خطيرة".

وأبليت شاكيد، وزيرة العدل السابقة، هي الشخصية القيادية الثانية في حزب "يميناً".

وكان نتنياهو فشل مطلع الشهر الجاري في تشكيل حكومة ما دفع الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين إلى تكليف لابيد بتشكيل حكومة في غضون 28 يوماً تنتهي الأربعاء.

وفي حال فشل لابيد يعيد ريفلين التكليف إلى الكنيست الذي يتعين عليه إما اختيار نائب قادر على الحصول على اليمين (7 مقاعد)، برئاسة نفتالي بينيت، بضرورة الانضمام إلى الحكومة.

تل أبيب - يسابق زعيم حزب "هناك مستقبل" (وسط) الإسرائيلي يائير لابيد الزمن لتشكيل حكومة قبل انتهاء المهلة الممنوحة له الأربعاء، في حين يحاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عرقلتها، ما قد يفتح الباب أمام انتخابات خامسة.

وقالت هيئة البث الإسرائيلية (رسمية) الجمعة إن حزب "هناك مستقبل" (17 مقعداً في الكنيست من أصل 120) توصل إلى اتفاق مع حزب "العمل" (7 مقاعد) حول الانضمام إلى حكومة برئاسة لابيد.

وأضافت الهيئة "وفقاً للاتفاق يحصل حزب العمل على حقائق الأمن الداخلي وشؤون الشتات والمواصلات عند تشكيل الحكومة".

والخميس أعلن حزب "هناك مستقبل" في تغريدة إحران تقدم مع حزب "أمل جديد" اليميني (6 مقاعد) برئاسة جدعون ساعر للانضمام إلى الحكومة، إضافة إلى تقدم في المحادثات مع حزب "أزرق أبيض" الواسطي (8 مقاعد)

برئاسة وزير الدفاع بيني غانتس. وكان حزب لابيد توصل في الأيام الماضية إلى اتفاق مع حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني (7 مقاعد) برئاسة أفيغدور ليبرمان وأخر مع حزب "ميرتس" اليساري (6 مقاعد) برئاسة نيتسان هوروفيتس.

وحتى الآن تمكن لابيد من الحصول على تحالفات تمنحه 38 مقعداً في الكنيست من أصل 61 مقعداً على الأقل يحتاجها ليتمكن من تشكيل الحكومة.

ويرتبط نجاح لابيد في تشكيل الحكومة بنجاحه في إقناع حزب "يميناً" اليميني (7 مقاعد)، برئاسة نفتالي بينيت، بضرورة الانضمام إلى الحكومة.

محاكمة كوشيب تنكأ الجراح بين دارفور والخرطوم

محاسبة المتهمين على الجرائم التي ارتكبوها ولم تصدر عن القيادات موافق علنية للضغط على السلطة في هذا الإطار. ويعيد تسليم المتهمين للحكومة الجنائية من بين بنود اتفاق السلام، وورقة تمسك بها الحركات المسلحة في مواجهة تعثر تطبيقه، ويحظى هذا المطلب بدعم شعبي واسع في السودان، وتحقيقه قد يعوض أي فشل على مستوى إنجاز التنمية في الإقليم المضطرب وسط الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها السودان وعدم قدرة السلطة على الالتزام بتخصيص مبلغ 700 مليون دولار بشكل سنوي على مدار عشر سنوات.

ويرى مراقبون أن محاكمة "كوشيب" تحظى برؤية مهمة لدى أهالي دارفور، فصدور أحكام بحقهم يشكل انتصاراً معنوياً، ويصن الإقليم من تكرار ارتكاب مجازر جديدة، حال لم تكن السلطة بمكوناتها المختلفة جادة في تنفيذ

السلام، وأن أي طرف لديه مصلحة في إثارة الفوضى بالإقليم سيضع أمامه مصير القيادي السابق الذي سلم نفسه طواعية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نحو عام.

وبدأت جلسة اعتماد التهم من قبل الدائرة التمهيدية الثانية بالمحاكمة الجنائية الاثنين، حيث منح الإدعاء زمن كاف لتقديم الأدلة التي تثبت تورط كوشيب على أن يصدر قرارها القضائي خلال 60 يوماً.

وأوضح الأمين العام لهيئة حماني دارفور الصادق علي حسن لـ"العرب"، "أن اعتماد التهم بالرغم أنه لا يعني الفصل فيها، يوفر البيئة الكافية لإحالة الدعوى للدائرة الابتدائية بالمحاكمة التي تفصل في التهم، ما يمثل انتصاراً لأسر الضحايا في هذه المرحلة من الإجراءات، لأن عدم الاعتماد يعني عدم وجود البيئة الكافية لإحالة".

تجميد محاكمات نظام البشير في الداخل والتباطؤ في تسليمه للجنائية الدولية. وتواجه الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا ضغوطاً شعبية تصاعدت الفترة الماضية بعد أن تولى عدد من قادتها مناصب عليا في إدارة المرحلة الانتقالية من دون أن يحصل أصحاب

المصلحة الحقيقيون على مكاسب. وقال الأمين العام لهيئة حماني دارفور الصادق علي حسن إن السلطة الانتقالية تجد نفسها مرغمة على تسليم باقي المتهمين للحكومة، لأن امتناعها عن القيام بذلك سيعرضها للمسؤولية أمام المحكمة بتهمة الامتناع عن تسليم مهام المحكمة، إذا ثبتت إحدى التهم على "كوشيب" وسيضرب ذلك بموقف السودان الحالي أمام المجتمع الدولي.

وتوقع في تصريح خاص لـ"العرب" أن تسير محاكمة "كوشيب" بصورة سليمة وصحيحة ومرضية لكافة الأطراف عبر توافر الفرصة الكافية للاتهام والدفاع، وربما يكشف عن بقية معاونيه وقد يكون بعضهم الآن في مناصب حساسة بالدولة. ولعل ذلك ما يشكل أحد أبرز التحديات

في علاقة السلطة الانتقالية وعلى وجه التحديد المكون العسكري وبين إقليم دارفور، في ظل إدراك اللاجئين والنازحين بأنهم لم يستفيدوا من الحراك السياسي الحاصل في السودان، وأن حقوقهم على المستوى الجنائي بعد سنوات طويلة من الحروب لم تفض إلى شيء في ظل

وحدثت القيادة العسكرية للحركات المسلحة المشاركة في مسار دارفور ضمن اتفاق جوبا في بيان لها الجمعة السلطة ممثلة في المكون العسكري مسؤولية انهيار الاتفاق بسبب عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية، واتهمته بتعديع المشهد الأمني وتخريب السلام وتكرار أساليب النظام السابق بهدف إعادة البلاد إلى مربع الحرب.

وجاء بيان الحركات المسلحة عقب يوم واحد من تجديد المنسقة العامة لمسكرات النازحين واللاجئين مطالبته بضرورة تسليم بقية المتهمين في جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية، وعلى رأسهم الرئيس المعزول عمر البشير.

خطوة تهدئ من الغضب إلى حين

وقال الأمين العام لهيئة حماني دارفور الصادق علي حسن إن السلطة الانتقالية تجد نفسها مرغمة على تسليم باقي المتهمين للحكومة، لأن امتناعها عن القيام بذلك سيعرضها للمسؤولية أمام المحكمة بتهمة الامتناع عن تسليم مهام المحكمة، إذا ثبتت إحدى التهم على "كوشيب" وسيضرب ذلك بموقف السودان الحالي أمام المجتمع الدولي.

وتوقع في تصريح خاص لـ"العرب" أن تسير محاكمة "كوشيب" بصورة سليمة وصحيحة ومرضية لكافة الأطراف عبر توافر الفرصة الكافية للاتهام والدفاع، وربما يكشف عن بقية معاونيه وقد يكون بعضهم الآن في مناصب حساسة بالدولة. ولعل ذلك ما يشكل أحد أبرز التحديات

في علاقة السلطة الانتقالية وعلى وجه التحديد المكون العسكري وبين إقليم دارفور، في ظل إدراك اللاجئين والنازحين بأنهم لم يستفيدوا من الحراك السياسي الحاصل في السودان، وأن حقوقهم على المستوى الجنائي بعد سنوات طويلة من الحروب لم تفض إلى شيء في ظل

وحدثت القيادة العسكرية للحركات المسلحة المشاركة في مسار دارفور ضمن اتفاق جوبا في بيان لها الجمعة السلطة ممثلة في المكون العسكري مسؤولية انهيار الاتفاق بسبب عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية، واتهمته بتعديع المشهد الأمني وتخريب السلام وتكرار أساليب النظام السابق بهدف إعادة البلاد إلى مربع الحرب.

وجاء بيان الحركات المسلحة عقب يوم واحد من تجديد المنسقة العامة لمسكرات النازحين واللاجئين مطالبته بضرورة تسليم بقية المتهمين في جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية، وعلى رأسهم الرئيس المعزول عمر البشير.

خطوة تهدئ من الغضب إلى حين

خطوة تهدئ من الغضب إلى حين